باعتبار المعنى المصدرى واستحسن بانه يراد بها المعنى الاسمى فالاعتبار وامّا
فان الاستعارة بالكناية لما كانت من غير وجه على مذهب الخطيب كما سيجيء جاز
ان يكون هناك استعارة من غير وجه ايضا وفيه ان مراد القائل انه لم يقع
اطلاق للمستعار من الخطيب على الاستعارة بالكناية لا وجه لا وجه للاطلاق له
بحسب المعنى الاصلى عليه والا فلا وجه لاطلاق الاستعارة ايضا على مذهبه
بل على مذهب السكاكى ايضا كما ستري فتدبر قوله المستعار للمشبه المستعار ههنا
بالمعنى اللغوى للمستعار وفى المعرّف بالاصطلاحى لئلا يلزم الدور كما قيل وقيل
هذا التوجيه سقيم لان المعنى اللغوى للمستعار معتبر فى المعنى الاصطلاحى له لما فى
التلخيص وشرحه من ان المستعار مشتق من الاستعارة بالمعنى المصدرى دون
الاسمى والتوجيه المستقيم هو ان يقال المراد بالمستعار المعرّف هو الاستعارة با
المعنى الاسمى بخلاف المستعار المأخوذ فى التعريف فانه على ظاهره او يقال المستعار
لما لم يكن له بدل من مستعار ومستعار منه اخذه فى التعريف لتعينهما فكانه
قال لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه اه فلم يؤخذ فيه من الوجه المجهول المعرّف
بالتعريف حتى يلزم الدور انتهى ولا يخفى عليك استقامة الوجه التوجيه الاول
واستقامة ما ذكره اما الاول فلظهور اندفاع الدور بحمل الاستعارة فى احد
المقامين على الاصطلاحى وفى الاخر على اللغوى والكتب مشحونة بمثله واما ما ذكره
من اعتبار احد المعنيين فى الاخر فغلط ظاهر وما نقله عن التلخيص لا يدل على
ذلك بل يدل على الاعتبار المعنى المصدرى للاستعارة الاصطلاحى فى المستعار الاصطلاحى
لا على اعتبار المعنى اللغوى للمستعار فى معنى الاصطلاحى له كما لا يخفى على من له ادنى تأمل
واما الثانى فلانه لا معنى لارادة الاستعارة بالمعنى الاسمى من المستعار اذ الارادة ما
صدق عليه الاستعارة بالمعنى الاسمى وهو بعينه ما صدق عليه المستعار الاصطلاحى
فكذلك وحمل المستعار على ظاهره متحد ان فيلزم الدور قطعا واما ما ذكره ثانيا
فلا يحصل له فى المقام كما لا يخفى على اولى الالباب قوله المرموز اليه الظاهر انه صفة

للمضاف

للمضاف اعنى لفظ المشبه به المستعار للمشبه للمضاف اليه اعنى المشبه به لا صالة المضاف
ويكون قوله المستعار للمشبه صفة له ولتضمن الرمز حال الرمز الحكون مستعارا ولعول
المشبه من غير تقدير فى نظم الكلام فان الظاهر انه متعلق بالرمز واحتمال التقدير لفظ
المشبه به لا للمشبه به نفسه ولقوله وذكر اللازم قرينة على قصده فان معناه على
على كون لفظ المشبه به مقصودا على سبيل الاستعارة للمشبه لا على قصد المشبه به
نفسه فان المراد انما هو المشبه ولازم الشئ كما انه يرمز الى لفظه ايضا ولو من ضعيفا
خفيا هذا وان كان كون صفة للمضاف اليه اقرب لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما
معنى فلان لازم الشئ يرمز اليه رمزا قويا ظاهرا ولذا قال بعض الشارحين ان فى
العبارة تسامحا لان المستعار للمشبه هو لفظ المشبه به لا نفسه والمرموز اليه بذكر
لازمه هو نفس المشبه به لا لفظه وبعد فى تركيب واحد ايراد وصف للمضاف اليه
ووصف آخر للمضاف اليه ويقال بعضهم يمكن دفع التسامح بتقدير المضاف اى مرموزا اليه
الى معناه فافهم هذا واما قيل ان كون صفة للمضاف من جهة المعنى لما سبق من
قوله اذ الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على اللفظ المستعار لا على التشبيه ففيه نظر
لان تطبيق لا يدل على ظهوره من جهة المعنى الا كون الدلالة على اللفظ المستعار لا على التشبيه
لا ينافى الرمز الى معنى ذلك اللفظ اعنى المشبه به بل الرمز اليه اقوى واظهر كما عرفت وذكر
اللازم اه قيل جعل كون ذكر اللازم قرينة على قصده على تقدير استعمال اللازم فيما وضع له
ظاهر واما على تقدير استعماله فى غير ما وضع له بل فيما يلائم المشبه الموهوم كما ذهب اليه
السكاكى او المحقق كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى بعض المواد فغير ظاهر واجيب بان
المراد بذكر اللازم ما هو اعم من ذكره لفظا ومعنى او لفظا فقط وبالقرينة ما هو اعم
من القوية والضعيفة كما مر اليه الاشارة من الشارح وبانه لا وجه للمناقشة فى تعريف السلف
بما هو مذهب السكاكى المدلول عليه ههنا بالدلالة مع ان المص قد اتى فى توصيف لفظ المشبه به
بالرمز دون الدلالة لان اقتضاء ذكر اللازم التشبيه اقوى من اقتضائه لفظ المشبه به
فان صحة المعنى لا تتوقف على ملاحظة التشبيه قيل لما حكم المص فيما سبق بكون ذكر اللازم

Copyright © King Saud University